

قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣
بشأن موظفي وعامل الدوائر الزراعية المستولى عليها

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ؛ وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستحق مكافأة عن مدة العمل لموظفي وعامل الدوائر والغابات الزراعية المعينين بالمساهية الشهرية والذين يفصلون بسبب الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها تنفيذا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي .

ويكون الحد الأدنى لهذه المكافأة مرتب شهرين عن كل سنة بحيث لا تزيد على مرتب سنتين وتحتسب المكافأة على أساس آخر مرتب شهري .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر نابدين في ١١ رجب سنة ١٣٧٢ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير البحرية والبحرية
محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير العدل
أحمد حسني

وزير المواصلات
حسين أبو زيد

وزير التكوين
محمد سبري منصور

وزير التجارة والصناعة
سلمى بهجت بدري

وزير الزراعة
عبد الرزاق صدقي

وزير الشؤون الاجتماعية
عبد الرزاق صدقي

وزير الشؤون البلدية والقروية
عبد الرزاق صدقي

وزير الأشغال العمومية
عبد الرزاق صدقي

وزير الإرشاد القومي
عبد الرزاق صدقي

وزير الخارجية
عبد الرزاق صدقي

وزير الأوقاف
عبد الرزاق صدقي

قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٣

بالغاء الشامل عما ارتكب من مخالفات لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات القيد، المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛ وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعنى بعبارة شاملا عما ارتكب حتى تاريخ العمل بهذا القانون من مخالفات لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ والمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ إذا قام المخالفون بالالتزامات المنصوص عنها في المادة المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزراء العدل والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر نابدين في ١١ رجب سنة ١٣٧٢ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير الداخلية
رئيس مجلس الوزراء

سليمان حافظ
محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير العدل
وزير المالية والاقتصاد

أحمد حسني
عبد الجليل إبراهيم العمري